

مهلة يوليو لن تحقق الأهداف المرجوة: لماذا يتعين على الولايات المتحدة تأجيل القرار المتعلق بالعقوبات على السودان

بواسطة منظمة كفاية*
يونيو 2017

تزامناً مع اقتراب موعد إصدار قرار يوليو بشأن رفع أغلب العقوبات المفروضة على السودان بشكل دائم، يتعين على إدارة ترامب تقييم مدى التقدم المحرز من عدمه تقييماً مناسباً على مستوى المسارات الخمسة التي يلزم تحقيق تقدم بشأنها، وعلى الإدارة عدم منح أي مسار منها الأفضلية على المسارات الأخرى. وترى منظمة كفاية أن الأدلة المتاحة بشأن المسارات المتعددة غير قاطعة. هذا بالإضافة إلى حقيقة أن كبار المسؤولين في إدارة ترامب المعنيين بالسياسة الأفريقية لم يشغلوا مناصبهم بعد، مما يستدعي تأجيل اتخاذ القرار لمدة ستة أشهر، وفي هذه الأثناء يجب على إدارة ترامب تعيين الموظفين الإضافيين اللازمين لجمع المعلومات الموثوقة وتقييم التقدم المحرز على مستوى كل مسار من المسارات الخمسة. وفي أثناء تقييم التقدم المحرز على مستوى المسارات الخمسة تقييماً سليماً، يجب على إدارة ترامب أيضاً الحرص على اتباع مسار مشاركة جديد منفصل يركز على النهوض بالسلام وحقوق الإنسان في السودان.

مقدمة

خففت إدارة اوباما المنتهية ولايته في يناير الماضي أغلب العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان تخفيفاً مشروطاً، بدعوى أن الحكومة السودانية قد حققت بعض التحسينات في مستوى مسارات المشاركة الخمسة، ألا وهي: (1) التعاون في إطار مكافحة الإرهاب؛ (2) التعاون في مواجهة جيش الرب للمقاومة؛ (3) الالتزام بإنهاء أعمال القتال في مناطق الصراع في السودان؛ (4) إنهاء دعم جماعات المعارضة المسلحة في جنوب السودان؛ (5) توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. وقد أكدت إدارة اوباما أن احتمالية الرفع الكامل للعقوبات خلق حافزاً لدى النظام السوداني على تحسين أوضاع الشعب السوداني. هذا وقد اشترط الأمر التنفيذي الصادر في يناير الذي خفف من العقوبات الأمريكية بشكل مبدئي رفع العقوبات بالكامل في منتصف يوليو 2017 إذا "استمرت الحكومة السودانية في الإجراءات الإيجابية التي استندت إصدار هذا القرار" بشكل يمكن التحقق منه.

* سليمان بالدو، وعمر إسماعيل، وجاكينث بلانر، وجون برنديرجاست، وجون تيمس

ولكن ينطوي الأمر على أربع مشكلات كبرى حيال هذا الأمر التنفيذي وطريقة تنفيذ إدارة اوباما له. تتمثل المشكلة الأولى في أنّ هذا الأمر التنفيذي قد أزال واحدةً من أكبر نقاط النفوذ التي تتمتع بها الولايات المتحدة لتحقيق أهداف سياستها في ذات الوقت الذي بدأت فيه هذه العقوبات تؤتي ثمارها بفاعلية، ويعد السبب وراء ذلك في الغالب هو تنفيذ العقوبات الإيرانية الذي أفضى إلى إجراءات تنفيذية بخصوص السودان. أما المشكلة الثانية فهي أنّ إدارة ترامب قد بدأت للتو في تعيين الموظفين اللازمين لتتبع الفرص المحتملة الناجمة عن التخفيف المشروط للعقوبات واستغلالها على أفضل وجه. وتكمن المشكلة الثالثة في أنه في وقت إصدار هذا الأمر التنفيذي في يناير لم يكن النظام السوداني قد أحرز بالفعل التقدم اللازم على مستوى مسارين على الأقل من المسارات الخمسة بما يبرر التخفيف المشروط للعقوبات في ذلك الوقت. والمشكلة الرابعة هي أنّ المسارات الخمسة في حد ذاتها لا تتناول القضايا الجوهرية لحقوق الإنسان والحوكمة التي تمثل محور الأزمة القائمة. واستناداً إلى ما سبق فإن هذه السياسة تُعد معيبة للغاية وغير مكتملة بالإضافة إلى أنها تقوض أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وتسلب الولايات المتحدة نقطة امتياز رئيسية لتجاوز المكاسب قصيرة المدى التي يمكن تحقيقها في مكافحة الإرهاب بينما لا تبذل أي جهد لمعالجة القضايا الهيكلية في السودان التي نجم عنها ارتفاع معدلات نزوح اللاجئين وتدفعاتهم إلى أوروبا فضلاً عن قمع السودانيّين النصاري وغيرهم من الأقليات واستمرار الحروب والقيادة المستبدة.